

مركز التوفيق والتحكيم والخبرة (CCAIE)
التابع للغرفة التجارية العربية الفرنسية

تقوم البلدان العربية بدور هام في التجارة الدولية وغالباً ما تلجأ في حالة النزاع أكثر فأكثر إلى التحكيم. ويراعي نظام التوفيق والتحكيم والخبرة الذي وضعته الغرفة التجارية العربية الفرنسية المتطلبات المتعلقة بالحرية والأمن في حسم النزاعات بين الأطراف العربية والأوروبية مما يسهم في التبادل الثقافي وخلق الثروات الجديدة.

لقد وافق السيد باتريس موشون P. MOUCHON المحامي بمحكمة باريس والرئيس لمركز التحكيم العربي الفرنسي على الإجابة عن بعض الأسئلة التي طرحناها عليه.

سؤال : في أي سياق يقع النظام العربي الفرنسي للتحكيم ؟

من الملائم أولاً الإشارة إلى السياق الجغرافي السياسي الذي يتطور في نطاقه نشاط الغرفة التجارية العربية الفرنسية في ملتقى المصالح الاقتصادية والتجارية بين فرنسا والعالم العربي والذي يضع مركز التوفيق والتحكيم والخبرة في وضع مثالي من أجل تسوية النزاعات المحتملة التي يمكن أن تنشأ هنا وهناك.

إن العلاقات العريقة بين فرنسا والعالم العربي قد أكدتها الكلمات الأخيرة التي أدلى بها رئيس الجمهورية الفرنسي السيد نيكولا ساركوزي الذي أوضح متمشياً تماماً مع من سبقوه : " تبغى فرنسا أن تكون صديق العالم العربي" وامتدح إتباع "سياسة حضارية" معرباً بهذا عن عزمه جعل فرنسا شريكاً سياسياً فضلاً عن الشراكة الاقتصادية والإستراتيجية مع العالم العربي. وقد استرعى أحد أقواله أثناء مداخلة أمام مجلس

الشورى في الرياض في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ انتباه الملاحظين بشكل خاص قوله : "العمل كل ما يمكن عمله لتفادي صدام الحضارات وحرب الأديان" وهو ما يكشف عن اهتمامه الدائم والثابت.

ومما لا شك فيه أن ذلك يطمئن عالم الأعمال.

وقد كانت الغرفة التجارية العربية الفرنسية منذ إنشائها في ١٩٧٠ مدركة أهمية الدور الذي يقوم به التحكيم الدولي ومن ثم وضعت نظام التحكيم الفرنسي العربي بغية تقديم خدمة جيّدة.

وهكذا يبدو أنه من أجل ضمان حسن سير التحكيم في العلاقات بين العالم العربي والغرب فإنه يجب تحييد الثقة المتبادلة.

وتغتني هذه الثقة بمعرفة الآخر والقبول المتبادل لاختلافاته الثقافية. وهو ما ينطبق أيضاً على صعيد التحكيم.

سؤال : ما هي الجهود المبذولة بغية تحديثه وتكييفه ؟

شهد هذا النظام انطلاقة في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ بغرض زيادة توجهه نحو تقديم خدمات ملموسة للمؤسسات. وقد أتاحت هذه الانطلاقة تحديث اللائحة الحالية وإنشاء مركز التوفيق والتحكيم والخبرة (CCAЕ) تحت رئاسة السيد جان دي غراندكور J.de Grandcourt، رئيس مجلس التحكيم والأستاذ الجامعي.

وأصبح مركز التحكيم الفرنسي العربي يسمى "مركز التوفيق والتحكيم والخبرة العربي الفرنسي" دون مساس بتوسيع نطاقه لاحقاً ليشمل البلدان الأوروبية الأخرى.

كما أننا نعتزم في ٢٠٠٨ إقرار "الوساطة" وهي نظام بديل لتسوية النزاعات التي يتزايد لجوء عالم الأعمال إليها بسبب ما تتسم به من مرونة وفعالية.

سؤال : ما هي الإجراءات التي اتخذها مركز التوفيق والتحكيم والمعايينة منذ انطلاقه في ٢٠٠٨ ؟

قام هذا النظام أولاً بحملة إعلامية لدى الحقوقيين العرب والفرنسيين بغرض تكوين قائمته الخاصة من الموفقين والمحكمين والخبراء وحالياً الوسطاء.

وفي نفس الوقت تم إعداد البرنامج الذي يتعين أن يتيح التنظيم في فترات منتظمة في فرنسا والبلدان العربية حلقات تدرس موضوعات معينة سواء في المجال القانوني والاقتصادي والمالي أو في مجال تأهيل المحكمين".

إن تطوير الكفاءة ضمان الأمان القانوني.

وهكذا تم تنظيم حلقة دراسية هامة عن التحكيم الفرنسي العربي في الأول والثاني من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥ في باريس بمشاركة حوالي ستين أخصائي جاءوا من فرنسا ومختلف البلاد العربية (لبنان وسوريا والمملكة العربية السعودية والكويت والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا والإمارات العربية المتحدة وغيرها) وقد تناول موضوعها "التحكيم والصفقات الإسلامية".

ونحن نقدر أهمية هذا النوع من العمليات التي يطرحها اليوم تدوير رؤوس الأموال الهامة للبلاد المنتجة للبتروال التي تحتل مركز اهتمامات العديد من المؤسسات المالية الغربية.

وأخيراً فإن الغرفة التجارية العربية الفرنسية، ممثلة في أمينها العام الدكتور صالح الطيار الذي يبذل نشاطاً ضخماً، قدمت من جانبها مجموعة محاضرات لمستمعين في المملكة العربية السعودية وفي الخليج بغرض تقديم لائحة التحكيم وتناول المسألة الصعبة المتعلقة بتنفيذ قرارات المحكمين الدوليين والمحليين.

سؤال : هل اتخذت قرارات محكمين في كنف هذا النظام ؟

إن أنشطة مركزنا تتطور وسوف تتضاعف في المستقبل. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات تمت دائماً بطريقة نموذجية ومنها اثنان مؤخراً : يتعلق أحدهما بخرق العقد المبرم بين شركة خاضعة للقانون المصري وشركتين فرنسييتين مما أفسح المجال لصدور قرار من محكم منفرد ويتصل بالإجراء الآخر بمحكمة محكمين مكونة ثلاثة محكمين دعيت للفصل في نزاع بين شركة تونسية وشركات إسبانية بشأن دعوى الوفاء.

وأرجو أن تعذروني لأني لا أستطيع أن أقول أكثر من ذلك فأنتم تعرفون قاعدة سر المهنة الذي يرتبط بإجراءات التحكيم هذه والتي يتعين صيانتها من أجل ضمان الفعالية.

وتفضي بوجه عام نوعية هذه الأحكام إلى تنفيذ تلقائي وهو أمر رائع. كما أن الغرفة نفسها تدخلت مرات عديدة من أجل تسوية النزاعات عن طريق المصالحة مما سيعطي نفساً جديداً لإجراءات الوساطة في المستقبل.

سؤال : بماذا يتميز نظام التحكيم الفرنسي العربي عن غيره من نظم التحكيم ؟

لقد أتاح تطوير العلاقات التجارية بين القائمين بالعمليات الاقتصادية من بلاد ومناطق جغرافية مختلفة وضع إجراءات التحكيم الدولي الذي يقدم ميزة مزدوجة : السرعة في تسوية النزاعات والسماح بتقاضي افتراض التحيز الذي تتعرض له السلطات القضائية الوطنية عندما تتعارض مصالح مواطنيها مع المصالح الأجنبية.

ففي حين لا يبدي بعض القائمين بالعمليات عداءً أو تحفظاً إزاء مبادئ نظام التحكيم القائم، فإن البعض الآخر يرى أنه من الملائم، عند الضرورة، ضمان مراعاة الخصوصيات أو المصلحة الخاصة لبعض البلاد لكي يمكن، ومع احترام القانون المختار، أن تراعى، مثلاً، المبادئ العامة للنظام القضائي الإسلامي، ولكن أيضاً في نطاق الاهتمام بالتوازن الدقيق للمبادئ العامة والعادات التجاري الدولية التي يتمسك بها على نحو خاص بعض الأوروبيين.

ويجتهد نظام التحكيم الفرنسي العربي في الاستجابة لهذه الطموحات وتقديم أكبر الضمانات للقائمين بالعمليات من الجانبين.

سؤال : هل يمكنكم أن تستعرضوا لنا الخصائص الأساسية لهذا النظام ؟

يستهدف نظام التحكيم الفرنسي العربي أن يقدم لأي شخص طبيعي أو معنوي فرنسي أو أوروبي أو عربي أو أي شخص آخر وسواء كانت له علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع البلاد العربية، إمكانية استخدام إجراءات التوفيق والتحكيم والخبرة وفقاً للائحة، وفي كل مرة تحدث فيها خلافات تجارية على الأخص في علاقاتهم المهنية سواء بإضافة شروط التوفيق والتحكيم و/أو الخبرة الملائمة من اتفاقاتهم أو حتى لاحقاً عند إبرام مثل هذه العقود.

وهذه الإجراءات تتيح للراغبين في ذلك استخدام التقنيات الأكثر ملائمة والأكثر تطابقاً مع أحدث التطورات لحل الخلافات، وأن تقدم للأطراف الضمانات التي تراعي خصوصية العلاقات بين رعايا فريقين ينتميان إلى تفكير وثقافات مختلفة، وتيسر تطبيق لائحة تضمن لهم أفضل مقاربة وأفضل رقابة على إجراءات التوفيق والتحكيم والخبرة.

كما أود أن أنوه بأن هذا النظام وضعته أجهزة تعمل على قاعدة المناصفة الدقيقة العربية الفرنسية حيث يتم اختيار الأعضاء تبعاً لكفاءتهم وعدم تحيزهم واستقلالهم مع مراعاة خصوصيات أو المصلحة الخاصة لكل واحد. ويتعين أن تسهم هذه العناصر في أن تقدم للقائمين بالعمليات أفضل الفرص للتنفيذ الطوعي للقرارات المتخذة.

سؤال : هل تنص اللائحة على إجراءات أكثر مرونة من إجراءات التحكيم ؟

في الواقع، ومن أجل تخفيض تكلفة التحكيم إلى أبعد حد، وضعنا إجراءات مبسطة بمحكم وحيد، في تحيز عن إجراءات التحكيم العادي المكون من ثلاثة محكمين، وذلك للسماح بإجراء تسوية سريعة للنزاعات البسيطة أو تلك التي تكون مبالغها محدودة شريطة احتمال تحويل الإجراءات المبسطة إلى إجراءات عادية إذا كانت العوامل المكونة لهذه الحالة الخاصة تجعل هذا التحويل ضرورياً.

كما يستطيع الطرفان اللجوء، بناءً على رغبتهما، إلى إجراءات الخبرة التعاقدية الوحيدة التي اخترعتها الغرفة في عام ١٩٧١. وتستطيع هذه الإجراءات في الغالب، إذا تم التعجيل بها في حينه، أن تتيح استبعاد تلف الأدلة بل وتشكل أفضل وسيلة مانعة للجوء إلى التحكيم بمعزل عن أي إحالة لقاضي الدولة أو الاستعجال.

وأخيراً سوف يشرع مركزنا للتوفيق والتحكيم في إطلاق الوساطة. وتستهدف الوساطة التوصل إلى اتفاق ودي وعادل بين الطرفين بفضل تدخل وسيط وهو مهني محايد وغير متحيز ومستقل.

ويحرص هذا الوسيط على تحبيذ الحوار وصياغة الاقتراحات الخاصة بالطرفين بغية محاولة الوصول إلى اتفاق يتضمنه بروتوكول تصالحي له قوة تنفيذية بين الطرفين ويكون بمثابة حكم يصدره قضاء الدولة وتصبح له قوة الشيء المقضي به أو المحكوم به.

سؤال : ما هو موقف البلدان العربية عموماً من التحكيم التجاري الدولي ؟

يرجع اللجوء إلى التحكيم إلى أقدم تقاليد القبائل العربية قبل الإسلام ثم كرس التحكيم بعد ذلك مختلف مدارس القانون الإسلامي.

ومع ذلك وحتى وقت قريب، عانت بلدان العالم العربي طويلاً من الشعور بالشك بل حتى العداء تجاه التحكيم الدولي ورأت فيه وسيلة اختلقتها البلدان الغربية ومن أجلها.

وإن كان لحسن الحظ أنه لوحظ وجود تطور حالياً في البلاد العربية بحيث بدأ بمثابة نظام جيد لتسوية النزاعات وفي طريقه لأن يتجاوز في البلدان العربية مظهر المنتج الغربي، بحيث يتبدى كما هو : نظام عالمي.

إن ممارسة التحكيم الدولي تقرب مما لا شك به بين النظم، لأنها تتأثر ببعضها على نحو متبادل ولأن الممارسة تولد البراغماتية وتقضي إلى الأخذ بأفضل الحلول. وهكذا إن التحكيم في البلدان العربية يُفترض أن يكون أقل خصوصية دون أن يخضع مع ذلك لقوانين أخرى.

ويتعين عليّ التنويه بأن نظام التحكيم الفرنسي العربي تتوفر له وسائل نجاح عديدة بسبب الانتقادات التي قدمها مؤخراً بعض الممارسين العرب ضد التحكيم الدولي الذي لم يوفر المكانة التي تستحقها البلدان العربية في سير عمله. وهو ما يتبين مثلاً في العدد المحدود من المحكمين العرب الذين يتم تعيينهم وعدم مراعاة العادات والتقاليد العربية المحلية من قبل بعض المؤسسات.

سؤال : هل تستطيع أن ترسم لنا لوحة سريعة للتوجهات القضائية الأساسية في البلدان العربي في مجال التحكيم ؟

أول اتجاه يلاحظ بوضوح وهو النشاط التشريعي الكثيف في هذه السنوات الأخيرة.

وأسفر هذا النشاط أولاً عن التصديق على الاتفاقيتين الدوليتين الأساسيتين من قبل جميع البلدان العربية تقريباً : اتفاقية واشنطن بتاريخ ١٨ مارس/آذار ١٩٦٥ واتفاقية نيويورك بتاريخ ١٠ يونيو/حزيران ١٩٥٨ بشأن تنفيذ قرارات المحكمين. وقد دخلت الاتفاقية الأخيرة حيز النفاذ في الإمارات العربية المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ ولم تصدق عليها حفنة من الدول العربية منها العراق وليبيا والسودان وعمان واليمن.

ثم فيما يتعلق بالنشاط التشريعي بحصر المعنى فإن غالبية الدول التي صدقت على اتفاقية نيويورك تبنت الأحكام التشريعية الخاصة بالتحكيم الدولي (راجع مع ذلك المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، الكويت، سوريا). وفي حدود علمي، فإن عمان واليمن فقط توجد بها تشريعات لا تميّز بين التحكيم الداخلي والتحكيم الدولي.

والتأثيرات التي يمكن ملاحظتها في هذه التشريعات عديدة منها التأثير الفرنسي وتأثير القانون النموذجي الصادر من CNUDCI وقانون الممارسة الدولية للتحكيم وحلت محله بصفة خاصة لوائح التحكيم وفي المقام الأول ذلك الخاص بغرفة التجارة الدولية (CCI) وأخير ذلك المتعلق بمصر.

وقد تبنت بلدان معينة قوانين جديدة للتحكيم منها المغرب في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ وسوريا في الأول من أبريل/نيسان ٢٠٠٨.

ويحتل القانون النموذجي الصادر من CNUDCI بدوره مكانة هامة : وقد أتاح القيام بخطوة حاسمة. وقد تمت استعادته في أحيان كثيرة (مصر في ١٩٩٤، تونس في ١٩٩٣، الأردن في ٢٠٠١، البحرين في ١٩٩٤) ومع قليل أو كثير من إدخال التعديلات (البحرين) ويتم أحياناً تطبيقه ليشمل التحكيم الداخلي أيضاً.

ومصر حالة خاصة وهي بمثابة مركز مناوئة بمعنى أن اختياراتها تتم مراعاتها وغالباً ما تتم استعادتها بعد ذلك.

سؤال : السيد الرئيس ما هي كلمتكم الختامية ؟

الثقة.

الثقة في نظام التحكم الفرنسي العربي الذي أثبت جدواه.

الثقة في نظام يرتكز على تكاملية الثقافات.

الثقة في نظام عرف كيف يتواءم وفي حركة دائمة لصالح القائمين بالعمليات المالية والصناعية والتجارية في العلاقات الفرنسية العربية.